التكامل الاقتصادي العربي

المعوقات والحلول

أ/ دمان ذبيح محمد– جامعة باتنة

الملخص:

تشهد جميع مناطق العالم بما في ذلك المنطقة العربية تغيرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية، وكان من أبرز هذه التغيرات تلك الناتجة عن الاتجاهات الحديثة نحو التكامل الاقتصادي، حتى أصبح هذا الأخير الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول الكبرى قبل الصغرى، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تعمل على تنسيق العناصر الاقتصادية المختلفة كليا أو جزئيا ضمن هذا التكتل، وبالتالي خدمة الأهداف المشتركة المرسومة بصورة موحدة من طرف دول التكامل.

وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى إعطاء صورة عامة عن الجهود التي بذلتها الدول العربية في هذا المجال، هذا إلى جانب الوقوف على أهم المعوقات التي حالت دون تحقيق نتائج ملموسة تتفق وطموح العمل العربي المشترك، وأخيرا طرح بعض الحلول والوسائل التي من شأنها إرساء الأسس الصحيحة لمواجهة هذه العقبات، وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي على أرض الواقع بالشكل الذي تجد معه الدول العربية مكانا متميزا لها بجانب التكتلات العالمية المختلفة.

Summary :

All the world's regions including the Arab region are seem radical changes in both economic and political structures. The most highlight of these changes, are those resulting from recent trends in way of economic integration. Which becames the objective of both major and minor countries since it last the only means which works to coordinate the various economic elements in a whole or in a part within the bloc, ans thus serve the common goals set in a uniform manner by the integration of countries.

The aim goal and objective of this searching paper is to give an overview of the efforts made by the Arab countries in this field and revealing the most important obstacles that prevented the achievement of concrete results that respond to the Arab ambition and while them put on solutions to stand against these obstacles and achieve the whole Arab economic in real aspects and give the Arab region a space side to the world unions.

المقدمة:

يسير العالم المعاصر نحو التكتلات الدولية، وذلك للفائدة المتبادلة التي تعود على الدول المشتركة فيها، سواء فيما يتعلق بعلاقاتها الاقتصادية فيما بينها، أو فيما يتعلق باقتصادها من حيث هي ضمن منظمة تجاه العالم الخارجي، وقد كانت النتائج الإيجابية التي حققها التكتل الإقليمي والشبه إقليمي في أوروبا الغربية، ولاسيما في نطاق السوق الأوروبية المشتركة حافزا مشجعا للبلدان العربية لكي تتكتل، وتجمع إمكانياتها للتنمية على مستوى إقليمي.

غير أن هذه الدول العربية وهي تسعى لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها واجهت جملة من العوائق المختلفة، التي وقفت حائلا دون تحويل هذا التكامل من مرحلة الأهداف النظرية إلى التطبيق العملي له في واقع الحياة، وهو ما يستدعي بلا شك البحث العاجل عن الحلول المباشرة والوسائل الناجعة لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

لذا سأحاول بإذن الله تعالى في هذه الورقة المتواضعة أن أسلط الضوء على أهم هذه العوائق وهذه الوسائل، ولكن بعد أن نتعرف أولا على التكامل الاقتصادي بشكل عام والجهود العربية المبذولة في هذا السياق، وذلك من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول:التكامل الاقتصادي: مفهومه، مراحله ومزاياه.
- المحور الثاني:الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- المحور الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي.
- المحور الرابع: وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

المحور الأول: التكامل الاقتصادي: مفهومه، مراحله ومزاياه

لا شك بأن منهجية البحث تقتضي بداية أن نتعرف على التكامل الاقتصادي وأشكاله المختلفة، إلى جانب الوقوف على أهم المزايا التي يتمتع بها، وذلك كمايلي:

أولا- تعريف التكامل الاقتصادي:

توجد العديد من التعريفات التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي، ومن بين هذه التعريفات مايلي :

أنه حالة وعملية في آن واحد ،فبوصفه عملية فهو ينطوي على التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية

إلى الدول الرامية نحو التكامل، وحالة فهو يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات الوطنية[1].

وعرف أيضا بأنه:

– اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية،أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع ،والأشخاص، ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلافات في هذه السياسات[2].

كما عرف كذلك بأنه:

– مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن،بغية أن تحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة[3]

من التعاريف السابقة يمكن لنا أن نميز بين عنصرين من عناصر التكامل وهما :

- العنصر السلبي: الذي يتمثل في إزالة القيود التجارية كالتعريفة الجمركية، والقيود الإدارية والرقابة على عمليات التحويل بين الاقتصاديات المتعددة الداخلة ضمن مجالات التكامل.
- العنصر الإيجابي: الذي يتمثل أساسا في عملية التنسيق الهادفة إلى الحصول على الحد الأقصى للعمل والإنتاج، والتطوير في البلدان المتكاملة.

لذا يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي يعني اتحاد اقتصادي بين دولتين فأكثر يرمي إلى إلغاء كافة صور التمييز بين وحدات اقتصادية تنتمي إلى دول مختلفة.

وهذا يعني أن عمليات الإنتاج داخل السوق الكبير والجديد لا تتسم بالتكرار والتشابه، بل تخطط على أساس تقسيم العمل والتخصص، والاستفادة من الميزات النسبية المتوفرة في كل إقليم لصالح جميع الأقاليم المتكاملة.

وبهذا يؤدي التكامل إلى تلافي تبديد الموارد الذي ينتج عن حالة التنافس المبني على تكرار عمليات الإنتاج عند مستويات غير اقتصادية.

ثانيا – أشكال التكامل الاقتصادي (مراحله) :

مل الاقتصادي عادة صورا عملية متدرجة، تتمثل بشكل عام فيما يلي:

– منطقة التجارة الحرة:

وهي التي تلغى فيها التعريفات الجمركية، والقيود الكمية على التجارة بين الدول المشتركة بشكل تدريجي، على أن تحتفظ تلك الدول بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء.[4]

– الاتحاد الجمركي :

و يشتمل إلى جانب إلغاء التمييز فيما يتعلق بحركات السلع داخل الإتحاد، توحيد البلدان الأعضاء للتعريفات الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في الإتحاد الجمركي وهو ما يسمى بـــ " الجدار الجمركي " [5].

– السوق المشتركة:

وفيها لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود على التجارة، بل تلغى كذلك القيود على حركات عوامل الإنتاج الأخرى من عمل ورأس مال[6].

– الاتحاد الاقتصادي :

و له نفس خصائص السوق المشتركة،مضافا إليها التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء[7] .

– الاتحاد الاقتصادي الشامل:

وهو يتضمن إلى جانب ما سبق التوحيد النقدي، وتوحيد السياسات الاقتصادية وسياسات التوزيع، وهو يفرض إنشاء نوع من المؤسسات تعرف باسم مؤسسات ما فوق الدول، تكون قراراتها ملزمة، وقد يكون التكامل الاقتصادي الشامل جزءا من عملية التوحيد السياسي[8].

ثالثا– مزايا التكامل الاقتصادي:

للتكامل الاقتصادي مزايا عدة، تعتبر الدافع الحقيقي والمباشر وراء إقامته، وهذه المزايا يمكن إجمالها فيما يلي:

– ينتج فرصا واسعة لإقامة مشروعات كبيرة،تتمتع بمزايا الإنتاج الوفير استجابة لاتساع السوق المشتركة، كما يمكن أن تتمتع بالوفورات الخارجية المتولدة عن التعامل مع الوحدات الإنتاجية المتواجدة لدى أطراف منطقة التكامل،وبذلك تنخفض تكاليف الإنتاج لصالح الرخاء الاقتصادي .

– يؤدي إلى قيام ظروف وشروط مواتية لتسريع حركة تطوير المعارف الصناعية (التكنولوجيا) لدى الأقطار الإسلامية المتكاملة،و يحصل

هذا بفضل الإقبال على إنشاء المشروعات الإنمائية، حيث تشتد الحاجة إلى هذه الأنواع من المعارف وعندئذ يمكن أن تتضافر جهود الأطراف المشاركة (المالية والعملية) في ميدان البحوث والتجارب التطورية التي تحتاجها المشروعات الكبيرة ذات الأساليب التقنية المتطورة.[9]

– يقوم بالتعبئة الدائمة للمواد الاقتصادية، مع تدعيم الوحدات الاقتصادية المختلفة وتطويرها المنسق، هذا إلى جانب خفض مدى التفاوت بين دول التكامل،و تعويض تأخر بعضها[10].

– يعمل على تطوير الروابط المختلفة لدول التكتل، وهو ما سيؤدي في الأخير إلى تكامل شامل على جميع المستويات الاقتصادية[11].

– يحقق جوا من المنافسة في السوق الخارجي، أي إمكانية تصدير بعض السلع إلى البلدان الأجنبية ،حيث أن هذه سوف تنتج الآن بنفقات منخفضة نسبيا، ولا يخفى علينا ما للصادرات وتنميتها من أهمية في تنمية الناتج داخل أي بلد من البلدان[12].

المحور الثاني:الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي

لقد مر التكامل الاقتصادي العربي بالعديد من التجارب والمحاولات، سواء تلك التي أخذت صورة الاتفاقيات الجماعية المفتوحة، أو التي أخذت صورة الاتفاق الثنائي وفيما يلي عرض لأهم هذه التجارب:

– الوحدة بين القطرين السوري والمصري:

في الثاني والعشرين من مارس 1958 أعلنت الوحدة بين القطرين السوري والمصري في ظل دولة واحدة هي الجمهورية العربية المتحدة، وقد قضت أحداث الانفصال في صباح 28–09–1961 على هذه الوحدة التي علقت عليـــها شعوب الأمة العربية في مختلف أقطارها الآمال، وتوقعت أن تكون نواة للوحدة العربيـــة الكبرى[13].

– تجربة المغرب العربي :

بدأت تجربة المغرب العربي في عام 1964 بتشكيل اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة المكونة من مندوب دائم عن كل من الأقطار الأربعة – تونس – الجزائر – ليبيا – المغرب – أصبحت ليبيا من هذه المجموعة في عام 1970 وخلال الفترة من 1964–1975 لم يحدث أي تقدم في مجال التبادل التجاري،أو التنسيق الصناعي بين تلك الأقطار،ولجأ كل قطر منفردا إلى محاولة التنمية بأسلوبه الخاص،وانتهت التجربة المغربية بعد ذلك إلى

صراعات سافرة بين الأعضاء ،و من الملاحظ أن التجربة المغربية قد انطلقت من نظرة إقليمية بحتة، ولم تأخذ في الاعتبار الإطار العربي القومي، وتوثيق العلاقات مع الدول العربية الأخرى[14].

– مشروع الوحدة الاقتصادية العربية:

تمت الموافقة على مشروع الوحدة الاقتصادية من طرف المجلس الاقتصادي يوم 3 جوان1957، وقد وقعت على هذه الاتفاقية كل من حكومة الأردن، والجمهورية العربية المتحدة، والجمهورية السورية، و دولة الكويت، والمملكة المغربية في جوان 1962، ثم انضمت إليها الحكومة العراقية، والحكومة اليمنية في نهاية سنة 1963.

و تضمن الوحدة الاقتصادية العربية لرعايا الدول الأطراف في الاتفاقية الأمور التالية :

1- حرية تنقل الأشخاص ،و رؤوس الأموال.
2- حرية تبادل البضائع، و المنتجات الوطنية والأجنبية .
3- حرية الإقامة والعمل، و ممارسة النشاط الاقتصادي .
4- حرية النقل والترانزيت، و استعمال وسائل النقل والمرافق.
5- حقوق التملك والإيصاء والإرث[15].

– معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي :

تم التوقيع على هذه المعاهدة بتاريخ 17 جوان 1950، والذي ينص على إنشاء المجلس الاقتصادي العربي الذي يتكون من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية، أو ممن يمثلونهم عند الضرورة، ويعمل على تحقيق تعاون الدول المتعاقدة للنهوض باقتصاديات بلادها، واستثمار مرافقها الطبيعية، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي.

– السوق العربية المشتركة :

ترجع فكرة إقامة السوق العربية المشتركة إلى تاريخ 13 أوت 1964 عندما وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على قرار ينص على إنشاء السوق العربية المشتركة التي تهدف خصوصا إلى تحقيق المبادئ الأساسية التي تنص عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

ولقد ظلت السوق قائمة حتى سنة 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، فتوقفت

الدول الأعضاء الأخرى في السوق عن تطبيق الاتفاقية المبرمة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية.

وفي عام 1998 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارًا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود بدءا من عام 1999[16]. ولكن ولأسباب متعددة لم تنجح هذه المحاولة أيضا[17].

– منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة، وتستهدف أساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية، والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل.

تم التوقيع على اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في جوان سنة 1996 بالقاهرة، حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الإثني عشر أعضاء الجامعة العربية آنذاك. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول جانفي 1998 على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في 2007[18].

المحور الثالث : معوقات التكامل الاقتصادي العربي

هناك عدة معوقات وأسباب أدت إلى فشل محاولات التكامل الاقتصادي العربي ولعل من أهم هذه المعوقات مايلي :

أولا– المعوقات السياسية:

– كثرة الصراعات والخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية، حيث فشلت الجامعة العربية في التوصل إلى حلول لمثل هذه المشكلات، مما انعكس بشكل مباشر على العلاقات بين الدول العربية .

– غياب وافتقار الآليات والأجهزة القادرة على متابعة وتنفيذ قرارات الجامعة العربية، فالأجهزة التي توكل إليها هذه المهمة عادة تعجز عن تحقيقها،وذلك للأسباب التالية :

أ– أن هذه الأجهزة لا تتمتع بالاستقلال المالي والإداري.

ب– محدودية الصلاحيات المعطاة لها ،إذ تقتصر على تقديم النصح والإرشاد للدول الأعضاء

ج- عدم واقعية أسلوب التصويت على القرارات في لجان ومجالس هذه الأجهزة. فالقرارات تنجح بأغلبية ثلثي الأعضاء المشاركين،ولكن لا تكون ملزمة للأعضاء إلا بعد التصديق عليها من الجهات التشريعية للبلدان المشاركة[19].

- محاولات التكامل لم تحظ بالجدية اللازمة من قبل الدول العربية، بل جاءت هذه المحاولات وكأنها مصممة من أجل الاستهلاك المحلي، أضف إلى ذلك أن تبني العديد من الاتفاقيات والمشروعات العربية لم يكن بدافع الاقتناع، ولكن بدافع الحرج السياسي من الجماهير العربية في هذه البلدان[20].

ثانيا- المعوقات الاقتصادية:

- اختلاف مستويات التصنيع :

تختلف مستويات التصنيع بين الدول العربية باختلاف هذه الدول وباختلاف إمكانياتها الأدبية والمادية، و الصعوبات التي تعترض الاندماج الإقليمي نتيجة لاختلاف مستويات التنمية الصناعية تعود خصوصا إلى أن البلدان المتقدمة صناعيا ترغب بطبيعة الحال في الحصول على أسواق واسعة في البلدان المجاورة المتخلفة صناعيا وتضمن امتيازات لمنتجاتها الصناعية، و إمكانيات لتسويق منتجاتها المؤملة، و البلدان المتخلفة صناعيا تتخوف بطبيعة الحال من أن يؤدي توسيع أسواقها تدريجيا لاستيعاب منتجات البلدان المتقدمة صناعيا إلى تركيز الصناعة في هذه البلدان ،بحيث تبقى هي بصورة دائمة في وضع البلد المنتج للمواد الأولية، وبالتالي إلى زيادة اتساع الشقة التي تفصل بينها وبين جيرانها في الاتحاد فيما يتعلق بالدخل القومي، و التنمية الاقتصادية بصفة عامة[21].

- النقص في العملة القابلة للتحويل:

لا شك بأن النقص في العملة القابلة للتحويل لدى الكثير من الدولة العربية يعد سببا هاما في عرقلة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وذلك راجع إلى ما يلي :

أولا: لأن البلدان التي تشكو من هذا النقص لا ترغب في بيع كثير من منتجاتها إلا بالعملة القابلة للتحويل، أي للبلدان الصناعية التي لا يشملها هذا التكتل.

ثانيا :لأن البلدان تضطر للمحافظة على ما تكسبه من العملة الصعبة، أو لتشجيع صناعتها المحلية، إلى فرض قيود على كميات الواردات، وحظر استيراد بعض السلع كلية، كما تفرض قيودا على رؤوس الأموال.

ثالثا: إن النقص في العملة القابلة للتحويل يعرقل التوسع في الإنتاج الصناعي،و العمل لتصنيع الزراعة، وكلاهما يتوقف على استيراد بضائع الإنتاج والمواد الخام، و المنتجات نصف المصنعة[22] .

– ضعف وقلة النقل والمواصلات:

حيث يعاني هذا القطاع من التخلف والانقطاع بين الدول العربية، الأمر الذي يستلزم قيام سياسة مشتركة بين الدول العربية لفرض تنمية، وإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية، مع توسيع وتوحيد هذه الخطوط، وإنشاء الأساطيل البرية والبحرية والجوية لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية، وتوسيع التبادل التجاري لأن العبرة ليس في تقرير حرية انتقال السلع والأشخاص، بل في توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك[23].

– التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة:

وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية.

- وأخيرا وإلى جانب ماسبق فإن الدول العربية اختارت التكامل من خلال تحرير التجارة دون محاولة التنسيق والتوحيد بين السياسات الاقتصادية المختلفة، ودون إجراء التغييرات الهيكلية اللازمة، مع العلم أن القاعدة الإنتاجية لهذه الدول تعتمد على عدد محدود من السلع الأولية التعدينية والزراعية، وهذا لا يسمح بتوسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لتشابه هذه السلع في معظم الأحيان[24].

ثالثا– المعوقات الاجتماعية[25]:

– يمثل المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاته، أحد أهم العوامل الاجتماعية التي أعاقت التقدم نحو التكامل الاقتصادي العربي، وهي العلاقة التي سادتها مشاعر الغيرة والمقارنة والتفضيل والحرص على تبوء دورالزعامة، والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجهات القرار العربي في القضايا المختلفة، ولقد أسهمت الحرب الباردة في تعزيز مثل هذه الفرقة، وكرستها حرب الخليج الثانية بصورة أكبر ،مما أثر سلبا على التكامل الاقتصادي العربي، والعلاقات الاقتصادية العربية.

– يعتبر الاختلاف الكبير والتباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية من أقوى عقبات التكامل الاقتصادي العربي، حيث تجد دولا غنية وأخرى فقيرة، فبينما تتمتع دول الخليج البترولية باقتصاديات قوية تعاني دول عربية أخرى ويلات الفقر والمجاعة.

– أدى تزايد نمو السكان في بعض الدول العربية إلى تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء في هذه الدول، مما ساهم في خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة، وتفشي ظاهرة الأمية بشكل كبير،إضافة إلى هذه الأمية العلمية هناك أمية أخرى في الدول العربية أكثر خطورة ألا وهي "الأمية التكاملية" وهي آفة يصاب بها المسئولون عن إصدار القرارات القطرية.

– عدم تطور الثقافة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن، مما كرس سياسة القطرية والتجزئة بين الشعوب العربية، وأفشل مشروع التكامل الاقتصادي العربي.

المعوقات التنظيمية[26].

– افتقار نصوص اتفاقيات بين الدول العربية إلى الدقة في تحديد الهدف والوسيلة.

– عدم توفر البيانات والإحصائيات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية.

– ترك المجال لكل دولة في حرية عقد ما تشاء من اتفاقيات مع الدول الأخرى حتى لو كانت تلك الاتفاقيات تتعارض مع المصالح العربية ، أو ميثاق الجامعة العربية.

– ازدواج المهام التي تقوم بها الأجهزة، والمنظمات التي تشرف على العمل العربي المشترك.

– المحور الرابع : وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

لاشك بأن إحياء مشروع التكامل الاقتصادي العربي بعد الجهود المبذولة التي باءت بالفشل ،بسبب مختلف المعوقات التي أشرنا إليها سابقا ، يدعونا إلى طرح بعض الحلول والوسائل التي نرى عند تبنيها ،أو أخذها بعين الاعتبار قد تساهم في تخطي هذه العقبات وفي إحياء هذا المشروع، وفيما يلي عرض لأهم هذه الوسائل والحلول:

– توفير المناخ السياسي المناسب لهذا التكامل :

ومعناه أن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يجب أن يتم في جو من الثقة بين مختلف أعضاء الدول المشتركة، كما يجب أن يقتنع الرأي العام، ومختلف القطاعات الاقتصادية القومية مثل الحكومات في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي الإقليمي سيحافظ على التزاماته

بأمانة، ويقوم ببذل المجهود المطلوب لإنجاح التكتل، كما يقبل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك[27].

– تطوير التبادل التجاري بين الاقتصاديات المتكاملة :

إن تنمية التبادل على نطاق إقليمي يعتمد على تحرير التبادل التجاري من جهة وعلى التسهيلات الخاصة بتمويل التجارة بين الدول المتكاملة من جهة ثانية، وأن هذه التسهيلات الخاصة بتمويل التجارة يمكن أن تتم عن طريق الاتفاقات الثنائية أو الجماعية،بحيث تسمح لإحدى الدول باستعمال رصيدها الدائن لدى دولة أخرى في الاتحاد في تسديد عجزها المالي.

أضف إلى ذلك بأن تنسيق الالتزامات الاجتماعية والضريبية والمالية، بالإضافة إلى تنسيق الرواتب والأجور تعتبر ضرورة للتحرير الكلي لمبادلاتها التجارية، وأخيرا فإن تنسيق الالتزامات الخاصة بالاقتصاديات القومية المختلفة كسياسة المعونة الفنية وسياسة الأسعار وغيرها يجب أن تسبق كل تخفيض للتعريفات الجمركية.

– اعتماد برنامج موحد للإنتاج والاستثمارات:

إن اعتماد سياسة موحدة للإنتاج والاستثمارات يعد شرطا أساسيا لإعطاء عملية التكامل صورة ديناميكية، ذلك لأن تحرير التجارة من القيود الجمركية يمكن أن يشجع على توزيع الاستثمارات بين البلاد التي تمثل التجارة فيما بينها قبل الإتحاد نسبة عالية من تجارتها الخارجية، وحيث خلقت العادات التجارية علاقات متينة بين القطاعات الاقتصادية والمالية للدول المشتركة.

أما حرية التجارة بالنسبة للدول العربية فلا يمكنها أن تحل مشكلة الاختلافات القائمة بين الاقتصاديات المختلفة، لهذا كان يجب تجاوز التكامل التجاري إلى إقامة وتخطيط سياسة إقليمية للاستثمارات، علما أن هذه الاستثمارات لا يمكن تركها إلى المبادهة الفردية، وعوامل العرض والطلب الأخرى التي تحدد في سوق حرة حجم هذه الاستثمارات.

إن تحرير التجارة حتى ولو كان آليا وكاملا يصبح إذن بدون سياسة إقليمية للاستثمارات غير كاف للوصول إلى أهداف التكامل[28].

– تكثيف الاهتمام العربي الرسمي بمشروع ربط الدول العربية بشبكات سكك حديدية:

وذلك لأهمية دور السكك الحديدية في النمو الاقتصادي القطري والإقليمي فالمنطقة العربية واحدة من مناطق قليلة جداً لا تملك مثل هذا النوع من الربط فعليا بين دولها، أو حتى على الأقل بين الاثنتين من دولها، فالقطارات تعتبر من أهم سبل المواصلات بين الدول الأوروبية، ولم يقف البحر حاجزا أمام تطوير هذا النوع من الربط بين دولها، فالنفق الرابط بين بريطانيا وفرنسا تحت بحر المانش، يشكل شرياناً حيويا لقطاع النقل بين الجزيرة البريطانية والقارة الأوروبية.

– زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية واتساع حجم السوق أمام المنتجات العربية:

وتعتبر المبادرة لتعزيز هذا المقترح من شأنه أن يحقق فرص أكبر للتكامل بين الدول العربية، علماً بأن حجم الاستثمار العربي البيني بلغ (1985 – 2000) حوالي 15 مليار دولار فقط في حين بلغ حجم الاستيراد العربي من الدول الأجنبية حوالي 154 مليار دولار لنفس الفترة[29].

– وضع برنامج زمني للتكامل العربي :

ولابأس من استناد هذا البرنامج على تجربة السوق الأوروبية المشتركة، التي بدأت من خلال الاتفاق على تبادل بعض السلع ،حتى وصلت إلى وحدة أوروبا.

الخاتمة:

وصفوة القول وبعد هذا السرد التحليلي لموضوع التكامل الاقتصادي العربي، يمكننا أن نخلص إلى أن مسيرة المحاولات والمجهودات المبذولة في هذا السياق، انتهت بشكل عام بالفشل،وأنه لا سبيل إلى إرساء قواعد التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول العربية إلا من خلال تطبيق جملة من الوسائل والحلول، التي تعتبر المحرك الأساسي لعملية السير في طريق التكامل، هذا فضلا عن قدرتها في التغلب على مختلف العقبات التي واجهتها الدول العربية وهي تسعى لتحقيق وحدة اقتصادية فيما بينها،وهو الأمر الذي سيؤدي في الأخير وبلا شك إلى تعزيز مشروع الوحدة الشاملة بين شعوب وأقطار الأمة العربية،لاسيما وأن الحاجة إلى الوحدة اليوم أكبر من أي وقت مضى.

الهوامش والمراجع:

[1]- بيلا بلاصا،نظرية التكامل الاقتصادي،ترجمة راشد البراوي،دار النهضة العربية،القاهرة، مصر ،1964، ص:10

[2]- عبد سعيد عبد إسماعيل، أزمة المديونية في العالم الإسلامي، دار ابن حزم، بيروت لبنان، 1996، ط1، ص: 57

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية القاهرة، مصر ،2003،ط1،ص: 13 وما بعدها.

[4]- محمد هشام خواجكية،التكتلات الاقتصادية الدولية،مديرية المطبوعات الجامعية،جامعة حلب،سوريا، 1972ص:31.

[5]- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دارالفكر العربي،القاهرة ،مصر، 1998، ط،1ص: 08.

[6]- محمد هشام خواجكية، مرجع سابق، ص:31.

[7]- للمزيد انظرعادل أحمد حشيش ،العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ،مصر 2000، ص:270.

[8]- فكري أحمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار القلم، دبي إ ع م 1985،ط1،ص: 466 .

[9]- المرجع السابق، ص: 470.

[10]- صالح ياسر حسن، مفعول قانون التطور الاقتصادي المتفاوت في إطار عمليات التكامل الاقتصادي الرأسمالي مجلة العلوم الاقتصادية، تصدر عن جامعة قسنطينة ،الجزائر، ع2، 1983، ص:11.

[11]- أنطوان زحلان، البعد التكنولوجي للوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ،1981 ط1، ص: 07 بتصرف .

[12]- عبد الرحمان يسري أحمد، العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية – دراسات في الاقتصاد الإسلامي – بحوث مختارة من المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، جدة، م ع س،1985 ط1، ص : 304 .

[13]- محمد هشام خواجكية، مرجع سابق ،ص:416.

[14]- بدور عثمان أبو عفان، التكامل الاقتصادي العربي، حصيلة الماضي والرؤى المستقبلية، في إطار أعمال الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد، والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بعنوان التكامل الاقتصادي العربي، تونس أكتوبر 1989، ص:31.

[15]- إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1981، ط2، ص:188.

[16]- الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلة علمية دورية متخصصة محكمة تصدر عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر ،ع5، جانفي 2008، ص:30.

[17]- انظر عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص : 78.

[18]- الجوزي جميلة،مرجع سابق، ص:31.

[19]- جدو سامية، التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته،الندوة العلمية الدوليةحول:التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأروبية، جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر، 8-9- ماي 2004،ص: 4 وما بعدها.

[20]- المرجع سابق، ص5.

[21]- إسماعيل العربي، مرجع سابق ،ص:196 وما بعدها .

[22]- المرجع السابق، ص:19.

[23]- الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص:28.

[24]-جدو سامية، مرجع سابق، ص : 05.

[25]- بن عيسى بشير، معوقات التكتل الاقتصادي العربي ومقوماته، الندوة العلمية الدولية حول :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية، جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر، 8-9- ماي 2004، ص : 03 وما بعدها.

[26]- حامد عبيد حداد، التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي –دراسة تحليلية-، مجلة كلية الآداب، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ع99، م2، 2012، ص :655.

[27]- إسماعيل العربي، مرجع سابق ،ص،47.

[28]- محمد هشام خواجكية ،مرجع سابق،ص :37.

[29]- أحمد محمد فراج قاسم، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه، مجلة آراء حول الخليج ،مجلة شهرية تصدرعن مركز الخليج للأبحاث، دبي، إع م،ع87، ديسمبر2011،ص:62.